تداعيات الامر الولائي للمحكمة الاتحادية بتعليق تنفيذ قانون العفو العام

بقلم: الأُستاذ الدكتور سعد السعيدي

مدير مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

5 شباط 2025

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الابحاث والدراسات والمقالات الا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

اصدرت المحكمة الاتحادية العليا في العراق يوم امس الثلاثاء 4 -2 – 2025 امرا ولائيا بتعليق تنفيذ ثلاثة قوانين اصدرها مجلس النواب العراقي قبل ايام قليلة هي قانون العفو العام وقانون تعديل قانون الاحوال الشخصية وقانون بيع العقارات لحين النظر بصحة اجراءات اصدارها، ولا شك ان المستهدف الاساس من هذا الامر الولائي هو قانون العفو العام ومن ثم قانون الاحوال الشخصية .

ومباشرة بعد اصدار المحكمة الاتحادية لهذا القرار صدرت ردود افعال مختلفة ومتضاربة من قبل القوى السياسية العراقية , فمنها راح يؤيد القرار ويصفه بانه شأن القضاء المستقل ووظيفته التي منحه اياها الدستور ، ومنهم من هاجم القرار وهاجم معه المحكمة ورئيسها واعتبره قرار قضائي بصبغة سياسية تقف وراءه قوى سياسية منافسة , ومن اهم ردود الفعل المعارضة لقرار المحكمة الاتحادية كان رد فعل رئيس مجلس النواب السابق السيد محمد الحلبوسي الذي هاجم المحكمة الاتحادية ورئيسها واعتبر ان اجرائها تقف وراءه اهداف سياسية وقوى سياسية بعينها , واعتبر ان هذا قرار من شأنه تعطيل عمل واستقلالية مجلس النواب ومصادره اراده الشعب،وايده في هذا الرأي الكثير من القوى السنية في محافظات الانبار وصلاح الدين ونينوى واصدر محافظوا هذه المحافظات قرارات بتعطيل الدوام الرسمي كنوع من الاحتجاج والتصعيد ضد قرارات المحكمة الاتحادية .

وبالمقابل اعلنت بعض القوى السياسية المؤيدة لقرار المحكمة الاتحادية وعلى رأسها قوى الاطار التنسيقي عن رفضها لتصريحات السيد الحلبوسي ومؤيديه ورفضهم لاجراءات المحافظات الثلاث واعلنوا ان قرارات المحكمة الاتحادية واوامر القضاء لا ولاية لاحد عليها انطلاقا من استقلالية القضاء ومراقبته لاداء وعمل باقي المؤسسات الدستورية , كما شن بعض النواب هجوما لاذعا ضد المعترضين على قرار المحكمة الاتحادية واتهموهم بالسعي لضرب الاستقرار الداخلي وتجييش الشارع ودعوا الى

محاسبة كل من يعترض على قرارات مجلس النواب والى اقالة المحافظين المعترضين ومن اهم هؤلاء النواب هو النائب حسين مؤنس والنائب هادي السلامي وغيرهم .

ولتحليل ملابسات هذه التطورات وتداعياتها يمكننا اجمالها بالنقاط الاتية :

اولا : ان الامر الولائي الذي اصدرته المحكمة الاتحادية لا يعني الغاء قانون العفو العام والقوانين الاخرى بقدر ما هو تعليق تنفيذها لحين التاكد من سلامة وصحةاجراءات اصدار هذه القوانين (السلة الواحدة)، وبالتالي كان من الافضل انتظار ما يصدره القضاء من احكام نهائية ويمكن خلال هذه الفترة اتباع الطرق القانونية لاقناع المحكمة الاتحادية بصحة وصواب اصدار هذه القوانين من عدمها , غير ان سرعة ردود الفعل وحدتها تظهر ان هناك مساحة واسعة للغايات السياسية .

ثانيا : من الواضح ان ردود الفعل الغاضبة من قرار المحكمة الاتحادية لا سيما من قبل السيد الحلبوسي لا تقف وراءه الرغبة في اصدار القانون وارضاء جمهور معين فقط بل ان هناك حسابات اخرى تقف وراء ردود الفعل الغاضبة من اهمها ان السيد الحلبوسي ربما اراد الانتقام من المحكمة الاتحادية ومن رئيسها بالدرجة الاساس الذي يعتبره المسبب الاساس في ابعاده عن رئاسة مجلس النواب وتجريده من صفته الرسمية كنائب في البرلمان وتعريض مستقبله السياسي بشكل تام للخطر عبر استبعاده تماما من الحياة السياسية وهو ما يعد اكبر واخطر تهديد واجهه السيد الحلبوسي من جهة, اما من جهة ثانية فأن ضغط السيد الحلبوسي على المحكمة الاتحادية واتهامها بتسيس قراراتها قد يستهدف اجهاض اي محاولة من منافسية بالاتفاق مع المحكمة الاتحادية لاستبعاده من الترشيح لمجلس النواب خلال الدورة الانتخابية القادم، فالسيد الحلبوسي ربما يعتقد انه من خلال التصعيد السياسي والاعلامي والتجييش الجماهيري ضد المحكمة الاتحادية ومحاولة اضعاف شرعيتها ستتجنب المحكمة لاحقا الاصطدام مجددا مع السيد الحلبوسي وقاعدة الجماهيرية سعيا منها لتهدئة الوضع واستعادة الاستقرار ودفع التهمة عن المحكمة بكونها سبب في اشاعة الفوضى والاضطراب بشكل غير مباشر عبر خلق المبرر لمجموعة من الفوضويين لتوظيف قراراتها في هذا المجال .

ثانيا : لا شك ان جانب مهم من ردود الافعال الغاضبة على قرار المحكمة الاتحادية بل وحتى بعض ردود الفعل المساندة للمحكمة الاتحادية تقف ورائها دوافع انتخابية بالدرجة الاساس , فالقوى السنية مثلا كانت ترى في اصدار قانون العفو العام وسيلتها الاساسية للظهور بمظهر المدافع عن قواعدها الجماهيرية والمذهبية وان تجميد هذا القانون سيعد هزيمة سياسية لها ويظهرها على انها قوى سياسية ضعيفة

وغير قادرة على الدفاع عن مصالح جماهيرها , كما ان المبالغة في الاحتجاج والتصعيد سيحقق هدفين وفقا لما يعتقده قادة القوى السنية فهو من جهة سيظهر قوة وصلابة واصرار هذه القوى وانها الممثل الشرعي للجمهور السني والمدافعة عن مصالحه اما الهدف الثاني فهو اظهار حجم وتاثير كل جهة من هذه القوى امام الشارع السني وامام القوى الشيعية التي ستغير من تقييمها للقوى السنية وفقا لحجم تاثيرها الجماهيري ويؤثر هذا التقييم لاحقا في تحالفات القوى الشيعية لتشكيل الحكومة.

اما القوى الشيعية صاحبة الكلمة الفصل في العملية السياسية والتي ساهمت بتمرير قانون العفو العام في البرلمان واليوم تؤيد موقف المحكمة الاتحادية , فهي ترى نفسها صاحبة الحق والمصلحة في تثبيت اركان النظام السياسي والحفاظ على منجزاته والمسؤولة عن فرض الامن والاستقرار وعدم التعدي على اختصاصات السلطة القضائية ورفض اي انشطة قد تؤدي الى الاخلال بالنظام العام والاستقرار السياسي والامني , فضلا عن ان لها هي الاخرى اهداف انتخابية وتريد ان تظهر لجمهورها انها لا تسمح للقوى الاخرى بفرض املائات على المؤسسات الدستورية وانها لم تكن راضية من الاساس على تمرير قانون العفو العام لتبرير موقفها وزيادة رصيدها الانتخابي .

ثالثا : قد ينسجم موقف بعض القوى السياسية في استهداف المحكمة الاتحادية ورئيسها واعتبارها محكمة غير دستورية مع موقف بعض نواب الكونغرس الامريكي الذين يرون ان المحكمة الاتحادية تمثل اجندة ايرانية وانها خاضعة للارادة الايرانية، كما ان هذا الموقف قد ينسجم ايضا مع موقف بعض القوى السياسية الكردية لا سيما منها الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة مسعود برزاني الذي طالما اتهم المحكمة الاتحادية بالانحياز والتمييز ضد الكرد لمصلحة القوى الشيعية والعربية , الامر الذي يسلط الضوء على اجراءات المحكمة الاتحادية ويضعها تحت الضغط السياسي والمزايدات تمهيدا للتشكيك بشرعيتها وبالتالي التشكيك بشرعية اغلب قراراتها مما يعرض النظام القضائي العراقي لخلل كبير .

رابعا : على الرغم من ان جوهر هذه الازمة قضائي يتعلق بحق المحكمة الاتحادية في اصدار هكذا قرارات غير ان تداعيات هذا القرار هي تداعيات سياسية وقد تتحول سريعا الى تداعيات طائفية وتنعكس بالنتيجة على الامن والعملية السياسية حيث نلاحظ عملية شحن وتصعيد سياسية – طائفية وهي في تصاعد وتعمق مستمر، ففي الوقت الذي اتخذت القوى السنية اجراءات على الارض وصعدت من موقفها ودعت الى مظاهرات كبيرة، بدأت بعض الشخصيات والقوى الشيعية باجراءات مضادة من بينها تقديم شكوى الى الادعاء العام والقضاء لادانة بعض الشخصيات السنية ومنهم الحلبوسي ومحاكمتهم

تحت مبرر اهانة القضاء والاخلال بالنظام العام وبالسلم الاهلي , كما قامت القوى الشيعية بالافصاح علنا وبقوة برفض اجراءات القوى السنية واوعز رئيس الوزراء المنتمي الى الاطار التنسيقي الى القوى الامنية بغلق ساحة التحرير وقد يتم اتخاذ اجراءات امنية مشددة في المحافظات السنية لتلافي اي تصعيد قد تستغله القوى الارهابية لزعزة الامن والاستقرار .

خامسا : هناك من يربط بين ما يحدث وبين تطور الاحداث في سوريا , حيث تم تسجيل اشارات طفيفة على ان هناك استعداد لبعض القوى السنية الى تصعيد سياسي وطائفي معين في اطار السعي لجذب الانتباه العالمي والامريكي لزيادة الضغط على بعض القوى الشيعية وبالاخص منها القوى الاكثر قربا من السياسة الاقليمية الايرانية .

سادسا : قد يفضي اجراء مراجعة المحكمة الاتحادية للقوانين الثلاث الى البت بصحة اصدارها اي تمرير تنفيذ قانون العفو العام وبهذه الحالة سينتهي الجدل والازمة تماما , ولكنه بنفس الوقت سيمثل نوع من الانتصار للتيار المتشدد بقيادة السيد الحلبوسي ويسهم في ارتفاع البورصة الانتخابية للقوى السنية المعارضة للقرار , اما في حال رفض المحكمة للقانون فمن المتوقع تصاعد الازمة وتوسعها على المستويين السياسي والطائفي , وقد نشهد نوع من التسوية قوامها رفض القانون شكلا وليش مضمونا وضمان عدم معارضة القوى السنية لهذا الاجراء , مقابل تقديم ضمانات سياسية للسيد الحلبوسي بعدم استبعاده من الانتخابات القادمة , اي رفض اجراءات اصدار القانون واعادته للبرلمان مرة اخرى للتصويت عليه بطريقة صحيحة مما يعيد القوى السياسية الى المربع الاول في اطار لعبة التسويات والتوازنات.

سابعا : لا جدال في ان القضاء هو من سيحسم هذه المسالة بالنتيجة وعلى الجميع تقبل نتيجة قرارات القضاء , غير اننا كمتابعين نرى ان الحلول السياسية ستكون حاضرة وبقوة في تسوية الازمة في اطار تقاسم المكاسب والتحضير للانتخابات عبر اليات سياسية – انتخابية مختلفة تضمن للفاعلين السياسيين تحقيق اعلى قدر ممكن من المكاسب الانتخابية .